المعاني وجودية تتميز على حالها وتتعقل وتماثل وتخالف لذواتها والمعنوية
احوال لا تكون كذلك الا بالتبعية لمعانيها التي اوجبتها ولهذا اطلق على
المعاني علل وعلى المعنوية معلولات على مذهب اهل السنة لان التعليل بمعنى
التلازم لا بمعنى افادة العلة معلولها الثبوت وقدم في الكبرى المعنوية
للاتفاق عليها بين اهل السنة والمعتزلة ولانها دليل على اثبات المعاني
ومعرفة الدليل قبل معرفة المدلول وقدم القدرة وان كانت متوقفة
على غيرها لان لها مدخلا تاما في التاثير فكانت بمنزلة الذات ولهذا
وصفت بانها مؤثرة على سبيل المجاز واخر الارادة لانها كالوصف لها في
حيث تخصيص احد المقدورين وان كان تاثير القدرة متوقفا على تاثير
الارادة وقيس على ذلك ولذاته تعالى التقدم عليهما اي على صفات المعاني
بالمرتبة لا بالزمان لما يترتب على الصفات من الحدوث والذات من
النقصان تعالى في صفاته وتنزه في ذاته والصفة الاولى من صفات المعاني
الواجبة له تعالى هي القدرة الازلية وهي عبارة عن صفة يتاتى بها ايجاد
كل ممكن واعدامه على وفق الارادة وهذا التعريف انما هو خاصية لها
ورسم يفيد تمييز بعضها عن بعض وليس بحد حقيقة فلو كانت حقيقة
لزم منه معرفة كنه ذاته العلية وصفاته وذلك محال لان كنه ذاته وصفاته
محجوب عن العقل لا نعلمه وكذا غيره من سائر صفاته تعالى اذ حقايق كمالاته
لا يعلمها الا هو شعر في المعنى لا يعلم الله الا الله فانتبهوا والدين دينان
ايمان واشراك وللعقول حدود لا تجاوزها والعجز عن درك الادراك
ادراك فاطلاق الحقيقة في تعاريف الصفات الازلية مجاز لا حقيقة
فاذا تقرر هذا فقوله في التعريف صفة كالجنس شامل لجميع الصفات
وقوله يتاتى بها اي يتيسر ويحصل فصل يخرج به سائر الصفات ما عدى
الارادة لان الارادة يتاتى بها وقوله ايجاد فصل ثاني اخرج به الارادة وبقي
الحد بمحدوده والايجاد اخراج الممكن من العدم الى الوجود وقوله كل ممكن
كليا كان او جزئيا جوهرا كان او جسما او عرضا تعلق علم الله بعدمه
وتوعد كايمان ابي جهل وابي لهب او بوقوعه كوجود العالم وتناول
افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وبنيتنا وكل ما له سبب كالاحراق
والموجود عند مماسة النار للشيء المحروق وما لا سبب له كخلق السموات
والارض وقوله واعدامه اي اعدام الممكن والاعدام ان يصير الشيء لا شيء

مكانات

٢٢

متبارك صح

مكان ان لا وهذا القيد انما يتاتى على مذهب الجمهور الذي يرى ان اعدام
الجواهر انما هي بقدرته تعالى وهو المختار واما على مذهب امام الحرمين الذي
يرى ان اعدامها بكف الاعراض عنها فلا الا اذا بنينا على احد قولي الاصوليين
من ان الكف فعل ثم ينطبق الحد عليها واما عدم الاعراض فهذا الحد ايضا
انما يتاتى على مذهب القاضي والرازي واما على مذهب امام الحرمين الذي
المراد بالقاضي هنا هو ابي بكر الباقلاني
يرى استحالة بقاء الاعراض وانما هي بنفس وجودها تنعدم فعدمها واجب
والواجب ليس بممكن فلا تتعلق به القدرة وقوله على وفق الارادة يعني ان
الله تبارك وتعالى لا يخلق ويوجد بقدرته الا ما اراده اي الا ما خصصه
بارادته وفيه اشارة الى انه فاعل للكائنات ايضا هو بطريق الاختيار
لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبائعيين
والصفة الثانية من صفات المعاني الواجبة له تعالى الارادة الازلية وهي
عبارة عن صفة يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق
العلم قوله صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله يتاتى بها
فصل يخرج به جميع الصفات ما عدى القدرة لان القدرة يتاتى بها
ايضا وقوله تخصيص الممكن اي ترجيح الممكن فصل يخرج به القدرة وبقي
الحد بمحدوده وقوله ببعض ما يجوز عليه اي على الممكن والذي يجوز
عليه متقابلات ستة وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات
والازمنة والامكنة والجهات فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فيخصصه
بالوجود دون العدم فتخصيص الارادة قيد وايجاده هو تاثير القدرة
وقوله على وفق العلم يعني ان الارادة الازلية تابعة في تعلقها للعلم فكل
ما علم انه يكون من الممكنات او لا يكون فذلك مراده جل وعلا وفيه رد
على المعتزلة حيث ذهبوا الى التلازم بين الامر والارادة وذلك باطل لانه
يلزم عليه ان يقع في ملك مولانا ما لا يريد تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
فلا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل الحق بل بينهما عموم وخصوص
من وجه فقد يامر ويريد كايمان الانبياء والملائكة عليهم الصلاة و
السلام وسائر المؤمنين وقد لا يامر ولا يريد كالكفر في حقهم
وقد يامر ولا يريد كايمان من سبق في علمه انه لا يؤمن كابي جهل و
اضرابه فانه مامور بالايمان ولم يرده الله تعالى منه وقد يريد
ولا يامر كالكفر والمحرمات والمكروهات والمباحات فانه ارادها

الله صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)